مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

العراق والضغوط الأمريكية - الاسرائيلية .. التحول نحو الامر الواقع

د. رشا العزاوي
باحث أول
بمركز الخليج للأبحاث

العراق والضغوط الأمريكية – الاسرائيلية .. التحول نحو الامر الواقع

باتت الضغوط الأمريكية والإسرائيلية على العراق تأخذ أبعادًا أكثر تعقيدًا وعمقًا من أي وقت مضى ، فواشنطن التي انتقلت من دور الشريك الاستراتيجي مع بغداد إلى مرحلة ممارسة ضغوط اقتصادية وسياسية متصاعدة ، لم تعد تكتفي بتوجيه التحذيرات ، بل حددت مستقبل العلاقات مع بغداد بشروط واضحة تتعلق بملف الفصائل المسلحة وفك ارتباطها بإيران ، في حين اتخذ الكونغرس قرارات عسكرية وتشريعية يُقرأ منها أنها موجهة تحديدًا نحو تلك الفصائل. أما إسرائيل، فقد باتت تمارس ضغوطًا عسكرية غير مباشرة، وصلت حد التهديد بضربات موجهة داخل العراق، ما جعل واشنطن نفسها مضطرة إلى لعب دور الوسيط في عهد الرئيس الديمقراطي جو بايدن ، لتجنيب بغداد مواجهة عسكرية خطيرة .

لقد كشفت هذه الضغوط المتشابكة، والتي تنوعت بين الاقتصادي والسياسي والعسكري، حجم هشاشة التوازنات الداخلية العراقية ، إذ بدا الإطار التنسيقي الشيعي والفصائل المسلحة في حالة ارتباك وتناقض في المواقف، بينما اختارت بقية المكونات السياسية استراتيجية الصمت الحذر تجنبًا للصدام وغيرها اختار الانحياز والتعاون مع واشنطن لتعزيز أوراقهم السياسية ؛ وبهذا أصبح العراق مسرحًا لضغوط متداخلة لا تستهدف سيادته فحسب، بل تسعى إلى إعادة صياغة موقعه الإقليمي وحدود نفوذه، وهو ما يجعل المرحلة الحالية من اعقد المحطات التي يمر بها منذ عام ٢٠٠٣.

الضربات الاسرائيلية ..خيار الضغط ام التنفيذ:

تمثل الضغوط العسكرية الإسرائيلية على العراق أحد أبرز ملامح التحولات الجارية في الإقليم بعد أحداث ٧ أكتوبر، إذ بات العراق في صلب التصورات الأمنية الإسرائيلية لا باعتباره مجرد ساحة خلفية للصراع، بل كجزء من جبهة ممتدة تُدرجها تل أبيب ضمن ما أطلق عليه بنيامين نتنياهو «محور الشر» و«الجبهات السبع» التي تواجه إسرائيل في آن واحد. هذا التوصيف لم يأتِ من فراغ، بل استند إلى معطيات ميدانية وسياسية؛ أبرزها وجود فصائل مسلحة عقائدياً مرتبطة بإيران داخل العراق، وانخراط بعض هذه الفصائل في هجمات معلنة أو مزعومة ضد أهداف إسرائيلية باستخدام صواريخ وطائرات مسيّرة، بما في ذلك تهديد مدن مثل عسقلان وسديروت، الأمر الذي منح إسرائيل الذريعة للتعامل مع العراق كتهديد مباشر ، اذ تؤكد معلومات استخبارية ان ما يعرف بـ «تنسيقية المقاومة الاسلامية « والتي تضم ما يقارب ١١ مليشيا ، شنت ما يقارب ٢٢ هجوما متفرقا باتجاه اسرائيل وبالتحديد ما بعد مقتل حسن نصر اللّه ، فضلا عن تورطها ما قبل ذلك بهجمات

بطائرات مسيرة على الداخل الاسرائيلي منذ أبريل ٢٠٢٤ ، والتي وصفها الجيش الاسرائيلي بانها جاءت من جهة الشرق في إشارة واضحة للمليشيات العراقية التي اعتمدت مبدأ «وحدة الساحات» ؛ كذلك فان وصول أسلحة متطورة الى هذه الجماعات المسلحة العراقية كالصواريخ البالستية والطائرات المسيرة المتطورة ، حتى ما بعد وقف حرب ال ١٢ يوم بين اسرائيل وايران ، اصبح يشكل تهديدا طويل الأمد للأمن القومي الاسرائيلي، مما يجعل الاخيرة في مرحلة تنفيذ مقاربة عسكرية أمنية تجاه حلفاء طهران في العراق .

> **تمارس إسرائيل ضغوطاً غير معلنة عبر إجهاض صفقات تسليح كان العراق يسعى إليها مع دول أوروبية وآسيوية في مجالات الدفاع الجوي والرادارات، مستخدمة نفوذها داخل تلك العواصم ومخاوف الولايات المتحدة من وصول هذه المنظومات إلى الفصائل المسلحة**

برزت أدوات الضغط العسكري الإسرائيلية، وفي مقدمتها القوة الجوية التي استخدمت بشكل متكرر عبر خرق المجال الجوي العراقي ، هذه الخروقات لا يمكن النظر إليها كأحداث معزولة، بل كرسائل ردع متعمدة تهدف إلى إشعار الجماعات المسلحة بانها اصبحت ضمّن مرمى الاستهداف ، وكذلك وضع بغداد تحت ضغط أمني مستمر يفرض عليها تبنّي مواقف دفاعية مكلفة ، ما يعزز هذا الاتجاه أن بعض هذه الخروقات ارتبط بعمليات نوعية مثل اغتيال قيادات ميدانية مرتبطة بميليشيات عراقية موالية لإيران، كما حدث في يونيو ٢٠٢٥ حين استُهدف قيادي بارز من كتائب سيد الشهداء أثناء عبوره نحو إيران، في عملية نسبت تقارير وتحليلات متعددة إلى إسرائيل ، هذا النموذج من الاستهداف يعكس بوضوح استراتيجية إسرائيلية قائمة على «قطع خطوط الدعم» بين العراق وإيران، عبر ضرب الوسطاء والممرات اللوجستية بدل الدخول في مواجهة واسعة النطاق داخل الأراضي العراقية.

إلى جانب العمل العسكري المباشر، تمارس إسرائيل ضغوطاً غير معلنة عبر إجهاض صفقات تسليح كان العراق يسعى إليها مع دول أوروبية وآسيوية في مجالات الدفاع الجوي والرادارات، مستخدمة نفوذها داخل تلك العواصم ومخاوف الولايات المتحدة من وصول هذه المنظومات إلى الفصائل المسلحة ، النتيجة أن العراق ما زال يفتقر إلى مظلة دفاع جوي متطورة، ما يجعل سماءه مكشوفة أمام الاختراقات الإسرائيلية ويضاعف حالة الضغط النفسي والعسكري التي تستهدف استنزافه. هذه الاستراتيجية المزدوجة — عمليات جوية واستخباراتية من جهة، وحصار تسليحي من جهة أخرى — تعكس إدراكاً إسرائيلياً أن إضعاف قدرات الكيانات المسلحة يخدم هدفاً أوسع: عزل إيران عن محيطها وتقليص قدرة وكلائها على العمل بحرية

ويعد التلويح بضربات إسرائيلية داخل العراق جزءاً من اسلوب الضغط ، فمع كل تصعيد بين واشنطن وطهران يبرز العراق كساحة محتملة لتصفية الحسابات، خصوصاً مع وجود فصائل أعلنت استعدادها للمشاركة في أي مواجهة إقليمية. وتصريحات نتنياهو المتكررة حول «الجبهات السبع» تعني أن العراق ليس مستبعداً من الرد الإسرائيلي إذا ما استمرت الهجمات المنطلقة من أراضيه، بل قد يكون مسرحاً لعمليات استباقية تستهدف مقار ومخازن سلاح وقيادات عسكرية مرتبطة بإيران. هذا التلويح لا يهدف فقط إلى ردع الفصائل، بل إلى إرسال رسالة مباشرة للحكومة العراقية بأن أي تساهل مع هذه الجماعات قد يجلب تداعيات عسكرية واقتصادية وسياسية كبيرة.

على الصعيد الدبلوماسي، جاء تحرك العراق بشكوى رسمية إلى مجلس الأمن في يونيو ٢٠٢٥ ليعكس حجم الضغوط الواقعة عليه. فالخرق المتكرر لأجوائه، واستخدامها أحياناً كنقطة انطلاق لضرب أهداف إيرانية، مثّل بالنسبة لبغداد تهديداً مباشراً لأمنها القومي. غير أن هذه الشكوى، رغم أهميتها الرمزية والقانونية، تكشف أيضاً محدودية خيارات العراق في مواجهة هذه الضغوط، إذ يظل عاجزاً عن الرد العسكري الفعّال بسبب افتقاره إلى الدفاعات الجوية المتطورة وخشيته من الانزلاق إلى مواجهة إقليمية أوسع لا يملك مقومات إدارتها.

في المحصلة، ما يتعرض له العراق من ضغوط عسكرية إسرائيلية ليس مجرد إجراءات تكتيكية آنية، بل هو جزء من استراتيجية متكاملة لاحتواء النفوذ الإيراني وتقليم أظافر فصائل الحشد الشعبي وغيرها من القوى المسلحة التي ترى إسرائيل أنها تهدد أمنها. هذه الضغوط تتجلى في خروقات جوية واغتيالات وتصفية شبكات لوجستية، إلى جانب حصار تسليحي ودبلوماسي يضمن بقاء العراق في حالة عجز دفاعي مزمن. السيناريو الأقرب أن تستمر هذه الضغوط كحالة استنزاف طويلة الأمد، مع ترك الباب مفتوحاً أمام ضربات استباقية إذا ما ارتفعت وتيرة التهديدات المنطلقة من الأراضي العراقية. وفي النهاية، الرسالة الإسرائيلية واضحة: العراق لم يعد ساحة هامشية بل بات جزءاً من خطوط المواجهة المباشرة، وإسرائيل ستواصل استخدام أدوات الضغط العسكري والنفسي لإبقائه تحت السيطرة ومنع تحوله إلى عمق استراتيجي فاعل لإيران ، بناءً على ذلك ستكون الضربات الاسرائيلية امر واقع وليس مجرد ضغوط قد لا تكون حاسمة للصراع .

واشنطن وسياسية الضغوط القصوى على بغداد :

مع عودة دونالد ترمب إلى البيت الأبيض مطلع العام ٢٠٢٥ ، وجد العراق نفسه في قلب استراتيجية أميركية أعادت إحياء سياسة "الضغط الأقصى" على إيران، لكن هذه المرة بصياغة أكثر شمولية وصرامة انعكست مباشرة على بغداد. ففي الرابع من فبراير ٢٠٢٥ أصدر ترمب المذكرة الرئاسية للأمن القومي (NSPM–٢)، التي مثّلت خارطة طريق جديدة للسياسة الأميركية تجاه إيران وحلفائها. وللمرة الأولى تضمّنت هذه المذكرة إشارة صريحة إلى العراق، باعتباره ساحةً أساسية في جهود واشنطن لمنع طهران من استخدام النظام المالي العراقي كمنصة للالتفاف على العقوبات أو لتمويل أذرعها العسكرية ، فقد نصّت المادة (٢)(ب)(٤) بوضوح على إلزام وزير الخارجية، بالتنسيق مع وزير الخزانة ووكالات تنفيذية أخرى، باتخاذ خطوات فورية لضمان عدم استغلال النظام المالي العراقي ، هذه الصياغة لم تترك مجالاً للتأويل إذ دمجت العراق في قلب الملف الإيراني وأظهرت بجلاء أن واشنطن لم تعد تفصل بين مؤسسات الدولة العراقية وبين أدوات النفوذ الإيراني.

هذا التوجيه لم يكن مجرد إعلان سياسي بل تبعته خطوات عملية متسارعة، ففي ٢٩ يناير ٢٠٢٤، كانت وزارة الخزانة الأميركية قد صنّفت مصرف الهُدى كـ"مصرف أجنبي مصدر رئيسي لغسيل الأموال ، وأوعزت بمنعه من الوصول إلى النظام المصرفي الأميركي عبر حسابات المراسلة. ثم في ١٦ فبراير ٢٠٢٥، وبعد سلسلة اجتماعات مع مسؤولين أميركيين، بدأ البنك المركزي العراقي بإجراءات حازمة شملت منع خمسة

بنوك محلية من إجراء معاملات بالدولار الأميركي هي: المشرق العربي الإسلامي، المتحدة للاستثمار، الصناع، ميسك الإسلامي، وأمين العراق، إضافة إلى ثلاث شركات بطاقات دفع مسبق هي: أموال، الساقي، والأقصى. وتوسعت الإجراءات في ٣ يوليو ٢٠٢٥ لتشمل شبكة عراقية يقودها رجل الأعمال سليم أحمد سعيد، المتهمة بتهريب نفط إيراني على أنه نفط عراقي وتمويل شبكات طهران عبر عمليات تجارية وملاحية معقدة، حيث طالت العقوبات شركات وسفن تعمل ضمن هذه الشبكة.

ترافق توقيت هذه الضغوط المالية مع زيارة وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين إلى واشنطن في أبريل ٢٠٢٥، وهي الزيارة الأولى له منذ عودة ترمب، التي جاءت في لحظة حساسة تزامنت مع قرب انتهاء الأمر التنفيذي السنوي الخاص بحماية أموال العراق المودعة في الاحتياطي الفيدرالي الأميركي منتصف مايو. حاولت بغداد إقناع واشنطن بأن حكومة محمد شياع السوداني تمثل بارقة أمل جديدة وأنها مستعدة للتعاون والشفافية بعيداً عن طهران، إلا أن النتائج بقيت محدودة.

فلم يُعيَّن حتى ذلك الوقت سفير أميركي جديد في بغداد، وظلّت اللقاءات تدار عبر قائم بالأعمال، ما عكس برودة سياسية واضحة وعدم رغبة البيت الأبيض في تطوير العلاقات مع المعادلة السياسية الحاكمة في بغداد ، بل إن وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو أطلق رسالة بالغة الدلالة حين قال إن "العراق يجب أن يكون دولة مستقلة وذا سيادة وخالية من الأنشطة الخبيثة"، في إشارة صريحة إلى النفوذ الإيراني والفصائل المسلحة، وهو ما مثّل حجر الزاوية لأي ثقة أميركية محتملة.

ولم تقتصر الضغوط على الجانب الاقتصادي بل امتدت إلى البعد السياسي والأمني ، ففي خضم هذه التطورات طرحت حكومة السوداني مشروع قانون الحشد الشعبي للتصويت في البرلمان، وهي خطوة فسرتها واشنطن كاستفزاز مباشر لأنها تمنح الفصائل الموالية لإيران شرعية إضافية وتعزز قدرتها على الوصول إلى موارد الدولة، بما في ذلك المساعدات الأمنية الأميركية الموجهة أصلاً للقوات الرسمية . هذا القلق عبّر عنه روبيو صراحة في اتصاله بالسوداني في يوليو، ثم جدّدته السفارة الأميركية في بغداد في أغسطس حين حذرت بأن تمرير القانون سيضعف استقرار العراق ويكرّس تغلغل النفوذ الإيراني داخل مؤسساته. وزاد الأمر وضوحاً أن ترمب نفسه بعث في مارس ٢٠٢٥ رسالة مباشرة إلى المرشد الإيراني علي خامنئي تضمنت خيار التفاوض أو المواجهة، لكنها حملت مطلباً صريحاً بحل الحشد الشعبي والفصائل المسلحة في العراق، وهو ما كشف أن العراق لم يعد يُعامل كدولة مستقلة في نظر واشنطن، بل كجزء ملحق بالملف الإيراني.

واشنطن لم تُخف أن رؤيتها الجديدة تعتبر أن مؤسسات الدولة العراقية باتت رهينة لنفوذ الفصائل، وأن القرار السيادي مسلوب. فبينما فشلت الحكومات العراقية المتعاقبة، بما فيها حكومة محمد شياع السوداني، في ضبط الحدود المالية ومنع استخدام النظام المصرفي في تهريب الدولار وتمويل شبكات إيران، فإن السيطرة السياسية للتكتلات الموالية لطهران على السلطتين التشريعية والتنفيذية رسّخت القناعة الأميركية بأن القرار العراقي مرتهن. وإلى جانب ذلك، فإن فشل بغداد في حصر السلاح بيد الدولة جعل واشنطن ترى أن قرار الحرب والسلم – وهو جوهر السيادة – لم يعد بيد المؤسسات المنتخبة بل بيد جماعات عابرة للدولة ؛ ومن هنا جاءت التهديدات المباشرة: تقليص البعثة الدبلوماسية، تجميد اتفاقية الإطار الاستراتيجي، الانسحاب العسكري الكامل، فرض عقوبات على قادة سياسيين ومؤسسات، بل وحتى إعطاء الضوء الأخضر لإسرائيل لتنفيذ ضربات ضد مقرات الفصائل المسلحة

و لم تلغ هذه الرؤية الأميركية الشديدة القسوة أي إنجاز رمزي كإطلاق سراح الباحثة الإسرائيلية – الأميركية إليزابيث تسوركوف مؤخراً، إذ اعتُبر ذلك مجرد خطوة شكلية لا تغير الصورة الجوهرية بأن الحكومة الحالية عاجزة عن فرض سيادتها وضبط جماعاتها المسلحة أو حدودها المالية مع إيران. وما يعزز هذا التصور أن وزارة الخزانة الأميركية لوّحت بتوسيع العقوبات لتشمل نحو ٦٩ مصرفاً عراقياً بدلاً من ٣٧، مع فرض رقابة أشد على شركات بطاقات الدفع المسبق التي تبيّن أن بعضها استخدم في نقل الأموال إلى إيران. البنك المركزي العراقي طلب مزيداً من الوقت لمعالجة هذه الثغرات، وقد يكون قرار وزارة الخارجية الأمريكية في ١٧ سبتمبر الذي ادرج ضمن قوائم الارهاب ميليشيا النجباء، وكتائب الإمام علي، كتائب سيد الشهداء، وانصار اللّه الأوفياء من أوضح المؤشرات التي تدلل على ان سياسة واشنطن ماضية في تشديد الخناق ، رغم كل التنازلات التي قدمتها ايران ومليشياتها العراقية وحتى حكومة السوداني .

إن هذه التطورات مجتمعة تكشف عن تحول جوهري في رؤية واشنطن للعراق فبعد أن كان ينظر إليه منذ ٢٠٠٣، كشريك سياسي ضمن اتفاقية الإطار الاستراتيجي اصبح يُعامل عام ٢٠٢٥ ، كساحة فاقدة للسيادة وملحقة بالملف الإيراني . الولايات المتحدة لم تعد ترى فائدة في التمييز بين بغداد وطهران، بل دمجت العراق في منظومة الضغط على إيران عبر العقوبات والضغوط السياسية والأمنية والدبلوماسية ، وهذا التصور يضع حكومة السوداني أمام معضلة وجودية: الرضوخ للشروط الأميركية بإنهاء نفوذ الفصائل الموالية لطهران قد يعني خسارته للدعم الداخلي الذي أوصله للسلطة، بينما تجاهلها يفتح الباب أمام عزلة دولية وضغوط اقتصادية وأمنية قد تهدد استقرار العراق نفسه.

في ظل هذا التوازن الهش، يبقى السؤال الحاسم: هل يستطيع العراق أن يعيد تعريف مفهوم السيادة الوطنية بعيداً عن التبعية لمحاور إقليمية، وأن يثبت لواشنطن والمجتمع الدولي أنه دولة مستقلة قادرة على ضبط مؤسساتها وقرارها؟ أم أن المسار الحالي سيدفع نحو المزيد من العزلة والضغوط وربما تحويل العراق إلى ساحة مواجهة مفتوحة في صراع أكبر بين الولايات المتحدة وإيران؟ ما هو مؤكد أن واشنطن وضعت العراق في قلب استراتيجيتها ضد طهران، وأن أي حديث عن السيادة العراقية لن يكون ذا معنى ما لم يقترن بإجراءات ملموسة لفك الارتباط مع شبكات إيران، سياسياً ومالياً وأمنياً .

تعاطي حكومة السوداني مع الضغوط الاسرائيلية – الامريكية:

منذ بداية العام ٢٠٢٥ ، دخل العراق مرحلة جديدة من الضغوط المركبة التي اجتمعت فيها الأدوات الأميركية والإسرائيلية على نحو غير مسبوق ، ففي عهد إدارة الرئيس جو بايدن كان البيت الأبيض يميل إلى سياسة "الاحتواء والتحكيم" مع إسرائيل، إذ لعبت واشنطن دور الضابط الذي يحدد خطوطاً حمراء أمام أي توسع عسكري إسرائيلي داخل العراق . كانت الولايات المتحدة تدفع تل أبيب للتصرف بشكل "متناسب" وعدم توسيع المواجهة إلى ضرب منشآت حساسة داخل إيران أو العراق، وهو ما منح بغداد هامشاً من التهدئة وسمح لها بتجنب ضربات إسرائيلية واسعة. بهذا المعنى، وفّرت وساطة واشنطن للعراق في فترة بايدن متنفساً دبلوماسياً وأمنياً وأبقت احتمالية التصعيد عند مستويات منخفضة نسبياً.

عودة دونالد ترمب إلى البيت الأبيض وتوقيعه المذكرة الرئاسية٢-NSPM في ٤ شباط/فبراير ٢٠٢٥ ، غيّرت المعادلة كلياً ، فالعراق أُدرج في قلب سياسة "الضغط الأقصى" على إيران، وأُمرت وزارة الخارجية والخزانة بالتنسيق لقطع أي قدرة لطهران على استغلال النظام المالي العراقي للالتفاف على العقوبات. وقد تحوّل دور واشنطن من وسيط يضبط إسرائيل إلى ضاغط مباشر على بغداد، مع مطالب واضحة بخفض نفوذ الفصائل الموالية لإيران وفك ارتباطها بطهران، وإلا فإن العراق سيواجه تهديدات اقتصادية ودبلوماسية مفتوحة. ومنذ ذلك الحين، لم تعد الرسائل الأميركية للحكومة العراقية رسائل تشاور، بل رسائل تحذير محمّلة بشروط.

وجدت حكومة محمد شياع السوداني نفسها أمام بيئة بالغة التعقيد ، فعلى المستوى الدبلوماسي حاولت بغداد استباق التصعيد عبر تحركات مباشرة: أبرزها زيارة وزير الخارجية فؤاد حسين إلى واشنطن في نيسان/أبريل ٢٠٢٥ حيث التقى نظيره الأميركي ومسؤولين في وزارة الخزانة ، هذه الزيارة استهدفت تهدئة المخاوف الأميركية وإظهار استعداد العراق للحد من قنوات غسيل الأموال وتهريب العملة، لكن الاتصالات بقيت في إطار حذر وتحذيري أكثر مما هي بنّاءة، وهو ما عكسته التصريحات الأميركية الرسمية في ٢٥ أبريل عن اللقاءات.

مالياً، اتخذت الحكومة خطوات استثنائية استجابة لضغوط وزارة الخزانة الأميركية ، فقد أعلن البنك المركزي العراقي في شباط/فبراير ٢٠٢٥ ، حظر عدد من البنوك المحلية – من بينها المشرق العربي الإسلامي والمتحدة للاستثمار – من إجراء معاملات بالدولار، كما حظر في وقت لاحق خمسة بنوك أخرى منها مصرف

العابي وبنك سنم وبنك مسك الإسلامي ، هذه القرارات هدفت إلى إظهار التزام بغداد بمكافحة غسيل الأموال ووقف تهريب العملة إلى إيران، وكانت جزءاً من محاولات كسب نقاط أمام واشنطن وتجنب إدراج العراق على قوائم عقوبات أوسع. لكن هذه الاستجابة المالية جاءت بثمن داخلي، إذ أضرّت بمصالح شخصيات نافذة اقتصادياً وسياسياً، وزادت من هشاشة الاقتصاد المحلي الذي يعتمد بشدة على الدولار.

أما على المستوى الأمني، فبدأ السوداني بمحاولات لتطويق نفوذ الفصائل عبر حوار مباشر معها وطرح أفكار حول الدمج أو التفكيك الجزئي، إضافة إلى بعض الإجراءات الرمزية للحد من انتشارها داخل المدن الكبرى ، تقارير غربية أكدت أن بعض الميليشيات المدعومة إيرانياً ناقشت جدياً خيار تفكيك وحدات وتسليم السلاح لتجنب ضربة أميركية–إسرائيلية محتملة، وأن الحرس الثوري سمح لها بمرونة تكتيكية لتفادي مواجهة كارثية مع إدارة ترامب ، بل إن مفاوضات جرت لدمج هذه القوات في مؤسسات الدولة أو تحويلها إلى أحزاب سياسية تخضع لسيطرة الحكومة. وفي موازاة ذلك، قامت بغداد بخطوات أكثر جرأة، منها توجيه اتهام رسمي غير مسبوق لـ كتائب حزب الله بالمسؤولية عن هجوم مسلح أوقع قتلى وجرحى في بغداد أواخر يوليو ٢٠٢٥، وهو ما أُعلن رسمياً في ٨ أغسطس ، كما أقالت الحكومة بعض قادة الحشد الشعبي وكشفت عن انقسامات داخلية فيه، في محاولة لفرض سلطة الدولة على الميليشيات. السوداني حاول استثمار هذه الخطوات سياسياً عبر بناء تحالف انتخابي ("الإعمار والتنمية") يعارض فساد كتائب حزب الله ويضع نفسه في مواجهة مشروع برلماني يسعى لتحويل الحشد الشعبي إلى مؤسسة تشبه الحرس الثوري الإيراني.

اعتمدت حكومة السوداني كذلك مسارا دبلوماسيا دوليا وذلك حين ردّت بخطوات قانونية بتقديمها شكوى إلى مجلس الأمن في ١٣ يونيو ٢٠٢٥ ، وأغلقت المجال الجوي مؤقتاً، واستدعت بعثات دبلوماسية لإدانة الخروقات. إلا أن هذه الإجراءات بقيت رمزية ولم تمنع تكرار الاختراقات الاسرائيلية، في ظل ضعف منظومة الدفاع الجوي العراقي وعجزه عن ردع الغارات المعقدة.في موازاة ذلك، واصلت الفصائل الموالية لإيران نشاطها العسكري كجزء من محور المقاومة، حيث نفذت منذ اندلاع حرب غزة أكثر من ٢٠٠ هجوماً ضد القوات الأميركية في العراق وسوريا.

يتبين مما تقدم ان حكومة محمد شياع السوداني رغم محاولاتها اظهار رغبتها بإبداء المرونة مع مقاربة ادارة الرئيس الاميركي دونالد ترامب تجاه العراق ، الا ان الاستجابة كانت محدودة من وجهة نظر البيت الابيض ، التي فيما يبدو انها أخضعت رئيس الوزراء العراقي الى اختبارات لمدة قاربت ٦ اشهر حتى اغسطس من العام ٢٠٢٥ ، ومؤشر ذلك هو ان إطلاق سراح المختطفة الاسرائيلية تسوركوف ، اعقبه فرض عقوبات طالت جماعات مسلحة مشتركة بحكومة السوداني ضمن قوائم الارهاب الدولي ، وهذا ما يوكد ان التعاطي العراقي لم يكن موثوقا من الجانب الامريكي ، وهذا الامر ينسحب كذلك على عدم القدرة دبلوماسيا او إجرائيا على اي استهداف اسرائيلي للعراق .

ردود الفعل الداخلية والسيناريوهات المحتملة:

مع تصاعد الضغوط الأمريكية والتلويح الاسرائيلي باستهداف المليشيات ، برزت مواقف داخلية متباينة تعكس عمق الانقسام في النظام السياسي العراقي ، هذه المواقف تتراوح بين التحدي العلني والمناورة التكتيكية، وبين الصمت الحذر والمواقف الرمادية، مما جعل المشهد العراقي محكوماً بتوازنات دقيقة يسهل اختلالها مع أي تصعيد خارجي.

فموقف الاطار التنسيقي والفصائل الموالية لإيران يتسم بقدر كبير من التعقيد، إذ يجمع بين الخطاب العقائدي الرافض لأي تدخل أمريكي أو إسرائيلي، وبين براغماتية حذرة تسعى للحفاظ على النفوذ السياسي والاقتصادي المكتسب وتجنّب خسائر استراتيجية قد تهدد وجودها. فقد ظهر هذا التباين بوضوح في يوليو ٢٠٢٥، عندما أعلن الإطار التنسيقي رفضه الصريح لانتقادات واشنطن المتعلقة بمشروع قانون الحشد الشعبي، واعتبرها انتهاكاً للسيادة العراقية، لكنه في الوقت نفسه بدأ عملياً ببحث صيغ لإعادة الهيكلة أو التكيّف التكتيكي، وصلت لدى بعض الفصائل إلى دراسة خيار الاندماج الجزئي في مؤسسات الدولة لتفادي عقوبات دولية أوسع. هذه المراوحة بين التشبث بالشعارات العقائدية من جهة، والاستعداد لمناورات تكتيكية من جهة أخرى، تعكس إدراكاً واقعياً لمخاطر التصعيد، من دون أن تمسّ بالقناعة الأساسية بوحدة الساحات وبصلة العراق العضوية بالمحور الإيراني.

هذا الوضع الهش استدعى تدخلاً إيرانياً مباشراً، تجسد أولاً في زيارة إسماعيل قآني، قائد فيلق القدس، إلى بغداد يوم الثلاثاء ١٥ يوليو ٢٠٢٥، في زيارة استمرت عدة ساعات التقى خلالها مسؤولين عراقيين كباراً وقادة فصائل مرتبطة بطهران. حملت هذه الزيارة رسائل تحذير واضحة، أبرزها التحذير من إمكانية توسع الضربات الإسرائيلية لتشمل العراق عبر استهداف أكثر من ثلاثمائة موقع يتبع لفصائل ومؤسسات ومكاتب عسكرية مرتبطة بإيران، مع إنذار صريح بأن الهجمات قد تطال العاصمة بغداد نفسها. وقد شدد قآني على أن أي اندفاع غير محسوب في مسار التصعيد سيؤدي إلى خسائر استراتيجية فادحة، داعياً الفصائل إلى ضبط إيقاع تحركاتها والامتناع عن خطوات قد تمنح مبرراً لواشنطن أو تل أبيب لتوسيع دائرة الاستهداف.

بعد أقل من شهر، في ١١ أغسطس ٢٠٢٥، وصل علي لاريجاني أمين مجلس الأمن القومي الأعلى في إيران إلى بغداد في زيارة رسمية حملت طابعاً سياسياً وأمنياً. افتتح جولته بتوقيع اتفاق أمني مع الحكومة العراقية لتعزيز التعاون الحدودي واحتواء التهديدات المشتركة، مع تركيز خاص على الحشد الشعبي باعتباره الذراع الأهم لإيران داخل العراق. غير أن الرسائل الأعمق للزيارة لم تقتصر على الجانب الفني، بل هدفت إلى طمأنة بغداد وحماية النفوذ الإيراني من التآكل، وفي الوقت نفسه إعادة التموضع عبر جسور دبلوماسية شرعية تتيح لطهران الاستمرار في إدارة نفوذها من موقع أكثر مرونة. ومثلما حدث مع قآني، جاءت مضامين لقاءات لاريجاني لتؤكد ضرورة تجنّب فتح جبهات جديدة مع الولايات المتحدة أو إسرائيل، والتحذير من أن الانخراط في ساحات ثالثة مثل اليمن أو إدلب أو لبنان قد يؤدي إلى استجلاب الرد المباشر إلى الداخل العراقي.

تكشف هاتان الزيارتان عن استراتيجية إيرانية تقوم على التهدئة المرحلية وضبط إيقاع الفصائل تحت سقف براغماتي يضمن استمرار النفوذ مع تجنّب مواجهة شاملة قد تدمّر ما راكمته طهران على مدى سنوات. فإيران سعت إلى إظهار قدرتها على التحكم

بأدواتها ومنع الفوضى، لكنها في الوقت نفسه وجّهت تحذيرات عملية بأن أي تصعيد غير محسوب سيعرّض قواعد الفصائل ومراكزها اللوجستية وقياداتها إلى الاستهداف المباشر والعقوبات الدولية. وهكذا يظهر الموقف الراهن للميليشيات وكأنه مزيج محسوب بين استمرار الخطاب المقاوم والقبول بتنازلات تكتيكية مؤقتة، بما يحفظ مكتسباتها الداخلية ويحول دون انهيار نفوذها أمام ضربات قد تكون مدمّرة.

أما القوى السياسية السنية فقد اختارت الصمت الحذر في معظم الأحيان ، فغياب المواقف العلنية الرافضة للفصائل أو المطالبة بقطع ارتباط العراق بإيران لا يعود إلى رضا ضمني، بل إلى خشية من أن يؤدي أي تصعيد سياسي أو أمني إلى تداعيات مباشرة على مناطقهم التي ما زالت هشة أمنياً، مثل الأنبار وصلاح الدين ونينوى، كما أن تجارب الماضي لا سيما خذلان "الصحوات" من قبل واشنطن ثم قمعها على يد حكومة المالكي، جعلت الثقة بالقوة الأميركية شبه منعدمة ، ومع ذلك يرى بعض القادة السنة أن الضغوط الأميركية قد تمثل فرصة للحد من نفوذ الفصائل، لكنهم يخشون أن تنعكس هذه الضغوط في النهاية على تهميشهم سياسياً أو تعريض مجتمعاتهم لموجة عنف جديدة تمارسها المليشيات نفسها نتيجة مواقفهم ، والعودة إلى استقطاب طائفي جديد سيكون مكلفا للغاية.

الأكراد بدورهم اتخذوا نهجاً أكثر براغماتية ، فالعلاقة مع الولايات المتحدة بالنسبة لهم رصيد استراتيجي يضمن مظلة حماية سياسية وأمنية لإقليم كردستان ويخفف من وطأة نفوذ بغداد والفصائل الموالية لإيران. لكن الخطاب الكردي ظل متوازناً في العلن، إذ يشدد على أن أي إجراءات ضد الفصائل يجب أن تمر عبر قنوات دستورية وقانونية مع الحرص على عدم المساس بحقوق المواطنين أو استقرار الإقليم. وفي الوقت نفسه، يراقب الأكراد بحذر مشاريع القوانين الخاصة بالحشد الشعبي ومجالات تسليحه، لأن توسع نفوذ الفصائل في المناطق المتنازع عليها يشكل تهديداً مباشراً لأمنهم الداخلي. ورغم هذا القلق، لم يطرح الأكراد مشروعاً صريحاً لتفكيك الفصائل، بل اكتفوا بمواقف تحفظية هدفها حماية مصالح الإقليم أولاً والحفاظ على علاقتهم مع واشنطن.

وهكذا، فإن ردود الفعل الداخلية على الضغوط الأميركية والإسرائيلية تكشف هشاشة التوازن العراقي ، فالفصائل ما بين خطاب المقاومة والتكيف التكتيكي، والسنة بين صمت الخوف ورفض خفي للتهميش، والأكراد بين دعم براغماتي لواشنطن ومواقف تحفظية لحماية الإقليم ؛ النتيجة أن العراق يجد نفسه في قلب معادلة معقدة لا تسمح بتوحيد الموقف الداخلي، بل تدفع إلى المزيد من الانقسام والازدواجية، في وقت تواصل فيه الضغوط الخارجية إعادة رسم خريطة النفوذ السياسي والأمني داخل البلاد.

ويفتح استمرار الضغوط الأميركية والإسرائيلية على العراق الباب أمام سيناريوهات متباينة، يرتبط تحقق أي منها بمدى قدرة الحكومة على التوازن بين الداخل والخارج، ومدى استعداد القوى العراقية المختلفة لتجاوز حساباتها الفئوية :

السيناريو الأول يتمثل في نجاح الحكومة العراقية، مدعومة بوساطة أميركية، في الحفاظ على صيغة توازن دقيقة بين الإطار التنسيقي والفصائل من جهة، والشركاء السنة والكرد من جهة أخرى. هذا السيناريو يتيح للعراق تجنب ضربة عسكرية إسرائيلية مباشرة أو عقوبات أميركية أكثر قسوة، لكنه يتطلب قدرة

عالية على المناورة الدبلوماسية ومرونة سياسية في الداخل، قد تفرض على الفصائل إعادة التموضع ضمن مؤسسات الدولة بشكل أعمق مما هو حاصل الآن.

السيناريو الثاني يرتبط بانزلاق الضغوط نحو تصعيد أمني، بحيث تتوسع إسرائيل في استهداف الفصائل داخل الأراضي العراقية باعتبارها امتداداً لنفوذ إيران، خصوصاً إذا اندلعت حرب إقليمية مفتوحة مرة ثانية ، هذا قد يضعف قدرة بغداد على ضبط الوضع الداخلي ويدفع الفصائل إلى الرد بفتح جبهات غير متوقعة بما في ذلك استهداف مصالح أميركية أو حلفاء في المنطقة، وهو ما سيجعل العراق ساحة مواجهة مباشرة ضمن ما يسميه نتنياهو "الجبهات السبع".

السيناريو الثالث هو استمرار الوضع الراهن، حيث تتعايش الأطراف العراقية مع الضغوط عبر مزيج من الصمت والتحفظ والمواقف التكتيكية ، في هذا المسار تواصل الفصائل التمسك بشعارات المقاومة مع تقديم تنازلات جزئية في الكواليس، بينما يحافظ السنة على موقف المراقب الحذر، ويستثمر الأكراد في علاقتهم مع واشنطن لتحقيق مكاسب للإقليم ، لكن هذا السيناريو يترك العراق في حالة هشاشة دائمة وعرضة للانفجار عند أول تصعيد إقليمي.

السيناريو الرابع ويطرح كمادة نقاش بين النخبة العراقية الداخلية وكذلك ما يدفع به معارضي النظام والطبقة السياسية خارج العراق وهو ذو دلالة ، ويتمثل بأن تؤدي هذه الضغوط مجتمعة إلى إعادة تشكيل النظام السياسي العراقي بشكل جذري، عبر فرض شروط دولية واضحة لتفكيك البنية العسكرية الموازية للدولة ، وفي حال تحقق ذلك قد يجد العراق نفسه أمام إعادة توازن داخلي في موازين الاحزاب والمكونات السياسية وتغيير في معادلة الحكم لكن وفق حدود ضابطة لا تعيد العراق ان يكون رهينا لايران او لسيطرة المليشيات .

بذلك، يمكن القول إن مستقبل العراق في ظل الضغوط الأميركية والإسرائيلية مرهون بمدى قدرته على صياغة استراتيجية داخلية متماسكة، وهي مهمة تبدو صعبة في ظل الانقسامات الحادة بين المكونات. ومع غياب توافق وطني شامل، سيظل العراق جزءاً من معادلة الضغوط الخارجية، يُستَخدم كورقة في الصراع الإقليمي الأوسع بين واشنطن وتل أبيب من جهة، وطهران وحلفائها من جهة أخرى ، الا ان الأقرب هو ان العراق بات قريبا من ان يكون جزءا من مشروع الشرق الاوسط الجديد .

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre
Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center
Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64